

مدعومة بالأصول الحكومية الكبيرة.. وتوقّعت نمو الاقتصاد /2 خلال 2026/2025 وارتفاعة إلى 2,6٪ في 2028/2027

## «S&P»: الأوضاع المالية للكويت «قوية جداً» حتى 2028

- توقعت إصدار 3 مليارات دينار سندات خلال 2026/2025.. وإصدار متوسط سنوي 1,6 مليار بعد ذلك
- ارتفاع الدين الحكومي إلى 17٪ من الناتج المحلي بحلول 2028.. مقارنة مع نسبته البالغة 3٪ في 2024
- رغم زيادة نسبة الدين.. ستبقى الحكومة بوضع قوي جداً من حيث صافي الأصول بفضل «هيئة الاستثمار»
- الأصول الحكومية ستشكل 477٪ من الناتج المحلي بين 2025 و2028.. الأقوى ضمن تصنيفات الوكالة

سندات دين في أسواق المال لأول مرة منذ عام 2017، حيث أعلنت الحكومة مؤخرًا عن عزيمتها إصدار سندات دين تتراوح قيمتها بين 3 مليارات و6 مليارات دينار في الأسواق الدولية والمحلي. وتوقعت الوكالة أن يتم إصدار سندات دين بقيمة 3 مليارات دينار (10 مليارات دولار) تقريباً في السنة المالية 2026/2025، وإصدار سنوي متوسط يبلغ حوالي 1,6 مليار دينار (حوالي 5 مليارات دولار) بعد ذلك. ورجحت الوكالة أن يرتفع إجمالي الدين الحكومي العام إلى حوالي 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2028، من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. وعلى الرغم من زيادة إجمالي الدين، نتوقع أن تظل حكومة الكويت في وضع قوي جداً من حيث صافي الأصول نظراً للمخزون الكبير من أصول الهيئة العامة للاستثمار.

### الرسوم الجمركية

فرضت الإدارة الأميركية تعريفية جمركية أساسية بنسبة 10٪ على الصادرات الكويتية إلى الولايات المتحدة، إلا أن واردات النفط والغاز والمنتجات المكررة، التي تشكل غالبية صادرات الكويت، قد أعفيت من التعريفات الأميركية الجديدة، لذلك توقعت الوكالة أن يكون التأثير المباشر للتعريفات الأميركية محدوداً على الكويت.

وخفضت الوكالة توقعاتها للنمو إلى متوسط 2٪ للفترة 2025-2026، مقارنة بتقديرنا السابق البالغ 2,7٪. مع افتراض إنتاج نفطي سنوي قدره 2,4 مليون برميل يوميا، كما توقعت أن يتسارع النمو إلى 2,6٪ في 2027-2028، بدعم من زيادة إنتاج النفط بما يتماشى مع اتفاقية «أوبيك+».



### علاء مجيد

توقعت وكالة «ستاندرد آند بورن» العالمية للتصنيفات الائتمانية «S&P»، أن يحافظ الاقتصادي المحلي على معدل نمو 2٪ خلال عامي 2025 و2026، وذلك في ظل تباطؤ النمو العالمي، مشيرة إلى أن الكويت تتمتع بتصنيف ائتماني سيادي عند «A+» مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأوضحت الوكالة في تقرير حديث، أن النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الكويت، تعكس التوقعات بأن الأوضاع المالية للبلاد في الداخل والخارج ستظل قوية جداً خلال فترة التوقعات من 2025 إلى 2028، مدعومة بمخزون كبير من الأصول المالية الحكومية، وتوقعت أن تخفف هذه القوة من المخاطر المتعلقة بتركيز اقتصاد الكويت على قطاع الهيدروكربون، والتقلبات المحتملة في أسعار النفط، والإنفاق المالي الكبير. كما رجحت الوكالة أن ينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل معتدل ليصل إلى 2,6٪ في الفترة 2027-2028، بدعم من زيادة إنتاج النفط وتأثيره على الاقتصاد غير النفطي، إلى جانب برامج التنمية الاستراتيجية في إطار رؤية الكويت 2035.

ومن المتوقع أن يبلغ صافي الأصول الحكومية في المتوسط بنحو 477٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2028-2025، وهو يعد بين أقوى النسب بين جميع الدول السيادية المصنفة، وذلك بفضل الأصول الضخمة لصناديق الثروة السيادية المتراكمة منذ عام 1953. وتوقعت «ستاندرد آند بورن»، أن يظل عجز الموازنة الكويتية الرئيسي مرتفعاً خلال العامين أو الـ 3 أعوام المقبلة، بمتوسط 8,9٪ من

الفترة 2027-2028 ووجهود الحكومة لزيادة الإيرادات غير النفطية.

**قانون التمويل والسيولة**

وأشارت «ستاندرد آند بورن» إلى أن قانون التمويل والسيولة الكويتي سينوع قاعدة تمويل الحكومة، وسيسمح إقرار هذا القانون مؤخراً للحكومة بإصدار

برنت 65 دولاراً للبرميل خلال الفترة المتبقية من عام 2025، و70 دولاراً للبرميل خلال الفترة 2026-2028، وأن ينخفض العجز إلى حوالي 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2028 من حوالي 14٪ في عام 2025، حيث تتوقع الوكالة ارتفاع إيرادات النفط بسبب زيادة متواضعة في الإنتاج خلال

الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2025-2028، مقارنة بعجز تقديري يبلغ 2٪ في عام 2024. ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وارتفاع مستويات الإنفاق بسبب الأجور والإعانات والمنح، التي تشكل معاً نحو 70٪ من إجمالي نفقات الكويت. كما رجحت الوكالة أن يبلغ متوسط أسعار خام

قال إن دول أوروبا ستكون سعيدة جداً إذا عقدت صفقة تجارية مع أميركا

## ترامب: مرتاح جداً مع فكرة الرسوم الجمركية بـ 50٪ على أوروبا

وأرادت الاتحاد الأوروبي اعتباراً من الأول من يونيو المقبل، تراجع ترامب عن قراره الأحد بعد «مكالمة ودية للغاية» مع فون دير لاين، وأعلن الرئيس الأميركي تمديد تعليق هذه الرسوم حتى 9 يوليو.

من جانبها، أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أنها أجرت «مكالمة جيدة» مع الرئيس الأميركي، وأن «أوروبا مستعدة لدفع المفاوضات قدماً بسرعة وعلى نحو حاسم». وقالت الناطقة باسم المفوضية: «إنه لأمر إيجابي أن نرى التزاماً على مستوى الرؤساء، ومن جانبنا قلنا دائماً أننا مستعدون لإبرام اتفاق». وخلال الأشهر الأخيرة فرض ترامب ثلاث مرات رسوماً جمركية على سلع الاتحاد الأوروبي، بإشرافه بوضع 25٪ على الصلب والألومنيوم والسيارات وتبعته بـ 20٪ على جميع المنتجات الأوروبية الأخرى قبل أن يتم تعليقها بانتظار نتيجة المفاوضات، لكن نسبة 10٪ لاتزال سارية.



الأوروبية، باولا بينيو، إن المفاوضات حول الرسوم التجارية، على ما ذكرت المفوضية الأوروبية، هاتفيًا مع وزير التجارة الأميركي هوارد لوتنيتك. وبعد تهديده بفرض رسوم جمركية بنسبة 50٪ على جميع

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فإن الطرفين سيكونان سعيدين وناجحين للغاية!»، وأوضح أن دول أوروبا ستكون سعيدة جداً إذا عقدت صفقة تجارية مع أميركا. ويوم الاثنين واصل مفاوضون من

العربية: قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إنه مرتاح جداً مع فكرة الرسوم الجمركية بنسبة 50٪ على أوروبا.

وأضاف في منشور على منصة تروث سوشيال «كنت راضياً للغاية عن فرض تعرفه جمركية بنسبة 50٪ على الاتحاد الأوروبي، خاصة أنهم كانوا يماطلون - بعبارة مخففة - في مفاوضاتنا معهم».

وتابع ترامب «أبلغت للتو بأن الاتحاد الأوروبي يأسر إلى تحديد مواعيد للاجتماعات بشكل عاجل. هذه خطوة إيجابية، وأمل أن يبادروا أخيراً - تماماً كما طلبت من الصين - إلى فتح أسواق الدول الأوروبية للتجارة مع الولايات المتحدة الأميركية. وإذا فعلوا ذلك فإن الطرفين سيكونان سعيدين وناجحين للغاية!»، وأضاف أن دول أوروبا ستكون سعيدة جداً إذا عقدت صفقة تجارية مع أميركا. ويوم الاثنين واصل مفاوضون من

## عودة الكويت للأسواق العالمية.. خطوة إستراتيجية لنمو مستدام



بقلم: وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار م.نورة الفصام

تسير الكويت بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤية اقتصادية شاملة ترتكز على مبادئ الاستدامة، التنوع، والابتكار، ساعية إلى بناء اقتصاد مرن قادر على مواجهة التحديات العالمية، وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للدخل. وفي ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة إقليمياً ودولياً، تعمل الكويت على تعزيز تنافسيتها من خلال إصلاحات هيكلية وتشريعية طموحة، وتوسيع آفاق الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والخدمات اللوجستية، بما ينسجم مع رؤيتها المستقبلية لبناء اقتصاد معرفي متنوع.

ومن هذا المنطلق، تعد عودة الكويت إلى الأسواق العالمية للاقتراض خطوة استراتيجية محورية، تدعم أهداف التنمية وتضع الأسس المتينة لمرحلة جديدة من النمو المستدام.

ويأتي هذا القرار استكمالاً لنهج تاريخي اعتمدته الكويت منذ عام 1987 في استخدام أدوات الدين العام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة النمو. ويشكل المرسوم بقانون في شأن التمويل والسيولة الصادر هذا العام محطة تحول رئيسية، حيث أرسدت الدولة من خلاله أكبر إطار قانوني متكامل في تاريخها لإدارة الدين العام، متضمناً آجال استحقاق تمتد حتى 50 عاماً وسقف اقتراض يبلغ 30 مليار دينار. وتعكس العودة إلى أسواق الدين العام جزءاً من رؤية استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز المركز المالي للكويت وتمكينها من دخول الأسواق العالمية بثقة ورؤية اقتصادية واضحة المعالم.

ستدار هذه الخطة من قبل اللجنة الثلاثية المعنية بملف الدين العام، والتي تضم في عضويتها ممثلين رفيعي المستوى من وزارة المالية، بالإضافة إلى بنك الكويت المركزي، والهيئة العامة للاستثمار، الجهات اللتين تسلمتا تفويضاً رسمياً بتاريخ 25 مايو 2025 إيداً بتنفيذ عمليات الاقتراض بالنيابة عن الوزارة، هذا حيث تضطلع اللجنة بمسؤولية رسم ملامح السياسة التمويلية للدولة، بما يضمن أن تكون قرارات الاقتراض مدروسة بعناية ومرتبطة بالروية الاقتصادية بعيدة المدى للكويت. وينتج النهج الذي تتبعه اللجنة تعزيز قدرة الدولة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار النفط، بما يضمن دخولاً مدروساً ومستداماً إلى الأسواق المالية.

عودة الكويت إلى أسواق الدين العام ستتم في عملية طرح مدروسة تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي وجذب المستثمرين المحليين والعابدين. ويعد بناء مخنئ العائد السعادي جزءاً أساسياً من هذه الاستراتيجية، حيث سيعمل كمعيار لنمو القطاع الخاص من خلال توفير مؤشرات واضحة لتكلفة الاقتراض. هذه المبادرة من المتوقع أن تعزز سوق الدين المحلي في الكويت، مما يهدد الطريق لإصدارات الشركات ويدعم التوسع الاقتصادي.

سيتم استخدام رؤوس الأموال المجمعة من هذه الإصدارات في تمويل مشاريع تنموية كبرى. وستركز هذه الاستثمارات بشكل خاص على تطوير البنية التحتية، بما يشمل تحديث

## توقعات بزيادة تحالف «أوبك+» الإنتاج مجدداً



العربية: يخطط تحالف «أوبك+» على الأرجح لتسريع وتيرة زيادة إنتاج النفط اعتباراً من يوليو المقبل، وفقاً لما ذكرته وكالة «رويترز».

وأفادت الوكالة في تقرير نقلها عن مصادر مطلعة بأن الاجتماع الأساسي لدول التحالف كافة سيشهد مراجعة ظروف السوق، ومن غير المتوقع خلاله تغيير سياسة الإنتاج. لكن المصادر أشارت إلى أن اجتماع الدول الغماني التي سبق أن وافقت على إجراء تخفيضات طوعية للإنتاج، والمقرر عقده في الحادي والثلاثين من مايو سيتم خلاله الاتفاق على تسريع وتيرة زيادة الإمدادات عن شهر يوليو. وإذ بدأت هذه الدول في أبريل الماضي رفع الإنتاج والتخلي تدريجياً عن التخفيضات الطوعية، وأقرت زيادات أعلى من المتوقعة

في إنتاج شهري مايو ويونيو، وبلغت وتيرة الزيادة في الإنتاج 411 ألف برميل يوميا، ومن المتوقع إقرار زيادة مماثلة عن شهر يوليو.

وعلى الصعيد ذاته، استقرت أسعار النفط بينما تترقب السوق نتائج محادثات التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتداول خام برنت دون مستوى 65 دولاراً للبرميل بعد جلسة هادئة يوم الاثنين، بنتيجة العطلات في لندن ونيويورك. وقال أولي هفالباي، المحلل في بنك SEB AB: «يبدو أن أسعار الخام تضر بمرحلة من التماسك حول مستوى 65 دولاراً، بينما تنتظر الأسواق نتائج اجتماع (أوبك+) المرتقب»، مضيفاً أن هناك «احتمالاً كبيراً لزيادة كبيرة أخرى في الإنتاج بواقع 411 ألف برميل يوميا».

الزيادة المتوقعة بالتضخم لن تكون بنفس حدة ما حدث في 2021 و2022

## «جولدمان ساكس»: التعريفات الجمركية الأميركية لن تؤدي إلى موجة تضخمية

بحدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي في وقت لاحق من العام الحالي. وأشار إلى أنه في عام 2022، لم تكن سوق العمل تتمتع بالزخم كما هو الحال الآن، لذا ليس هناك متسع لحدوث دورة من التضخيم المرتدة بين ارتفاع الأجور والأسعار، وبالتالي لن يتمكن المستهلكون من ادخار أموال التحويلات المالية من الحكومة كما حدث خلال فترة الوباء.

التضخم لن تكون بنفس حدة ما حدث في عامي 2021 و2022 لأن رسوخ مخاوف ارتفاع التضخم في نفوس المستهلكين والمنتجين، وانعكاس هذه المخاوف على آليات تحديد الأسعار والأجور يجب أن يتناسب مع مدى زيادة الأسعار، وأمد استمرار هذه الزيادة. وتتابع أن الزيادة المحتملة في الأسعار تتزامن مع توقعات الشركات

المفضل للفيديري - إلى 3,6٪ في وقت لاحق من العام الحالي من 2,6٪ في مارس، وأوضح في مذكرة أن سبب هذا التسارع سوف يكون زيادة أسعار الواردات، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج محلياً، فضلاً عن انتهاء المنتجين للفرصة ورفعهم الأسعار بدرجة أكبر، وفقاً لما نقله موقع «ماركت ووتش». وأضاف أن الزيادة المتوقعة في

وكالات: يرى خبراء الاقتصاد لدى «جولدمان ساكس» أن السياسات الجمركية للرئيس الأميركي دونالد ترامب سوف تتسبب في زيادة الأسعار، لكنها لن تؤدي إلى حدوث موجة تضخمية. ذكر ديفيد ميركل الخبير الاقتصادي في المصرف أن التقديرات تشير إلى التضخم الأساسي لأسعار نفقات الاستهلاك الشخصي - مقياس التضخم